



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE ONLIN : 2791-092X

Arcif : 0.375

General budget allocations and their role in the efficiency and productivity of spending / an analytical study in the Shiite Endowment Diwan for the period (2018 – 2023)

تخصيصات الموازنة العامة ودورها في كفاءة وإنتاجية الإنفاق : دراسة تحليلية في ديوان الوقف الشيعي للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٨)

محمد عبد الحسن حسين شريف
Mohammed A.Hussein Sharif
m.a.h.s.95h@gmail.com
ديوان الوقف الشيعي

أ.م.د كفاء علي عيسى أبو رغيف
kafaa Ali Alborgeef
kafaali@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

Government institutions in Iraq face significant challenges in achieving efficiency and productivity in public spending, which directly impacts economic and social development. The budget allocations for the Shiite Endowment Office serve as an important model for studying the effectiveness of resource allocation in achieving developmental and social objectives. The research problem lies in the unclear relationship between government budget allocations and the efficiency and productivity of public spending within the Shiite Endowment Office. Questions arise regarding the effective utilization of these allocations and their impact on achieving desired goals. This study aims to analyse the financial expenditures of the Shiite Endowment Office from 2018 to 2023 and assess the impact of fiscal policies on the efficiency and productivity of public spending. It also seeks to examine the relationship between financial allocations and resource utilization efficiency, providing evidence-based recommendations to improve budget allocations and enhance financial sustainability. The research adopts a quantitative methodology, including financial data analysis using productivity measurement indicators, rates of change, and metrics to evaluate public spending efficiency. It tests the main hypothesis that the structure of government budget allocations directly influences the efficiency and productivity of public spending. Furthermore, it examines the hypothesis of a positive relationship between sound budget allocations and improved financial resource utilization. The findings reveal that financial allocations were not optimally utilized to achieve productive efficiency. Variations in spending effectiveness were observed over the six years studied (2018-2023), with a notable concentration of expenditures in the final quarter of the fiscal year for most years within the study's scope.

Key words: Public budget, Public spending, Shiite Endowment Office, productivity

المستخلص

تواجه المؤسسات الحكومية في العراق تحديات كبيرة في تحقيق الكفاءة والإنتاجية في إنفاقها العام، مما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تُعد تخصيصات الموازنة الحكومية لديوان الوقف الشيعي نموذجًا مهمًا لدراسة مدى فاعلية تخصيص الموارد في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية. تكمن مشكلة البحث في عدم وضوح العلاقة بين تخصيصات الموازنة الحكومية وكفاءة وإنتاجية الإنفاق العام في ديوان الوقف الشيعي، حيث

توجد تساؤلات حول مدى كفاءة استغلال هذه التخصيصات بفعالية ومدى تأثيرها على تحقيق الأهداف المرجوة. يهدف هذا البحث إلى تحليل الإنفاق المالي لديوان الوقف الشيعي في خلال المدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، وتقييم أثر السياسات المالية المتبعة على كفاءة وإنتاجية الإنفاق العام. كما يهدف إلى دراسة العلاقة بين مقدار التخصيصات المالية وكفاءة استخدام الموارد، وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين تخصيصات الموازنة وتعزيز الاستدامة المالية. اعتمد البحث على المنهج الكمي والتحليلي، شملت تحليل البيانات المالية باستخدام مؤشرات قياس الإنتاجية ومعدلات التغيير ومؤشرات لقياس كفاءة الإنفاق العام لفحص الفرضية الرئيسية التي تنص على أن هيكل تخصيصات الموازنة الحكومية يؤثر بشكل مباشر في كفاءة وإنتاجية الإنفاق العام. كما اختبر البحث فرضية وجود علاقة إيجابية بين تخصيصات الموازنة الجيدة وتحسين استخدام الموارد المالية. وقد أظهرت نتائج البحث أن التخصيصات المالية لم تُستغل بشكل أمثل لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، حيث تم رصد تباين في فاعلية الإنفاق عبر السنوات الست المبحوثة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، كما تركز الإنفاق على الربع الأخير من السنة المالية لأغلب السنوات مجال البحث.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الإنفاق العام، الإنتاجية، ديوان الوقف الشيعي

المقدمة

تُعَد الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم الأدوات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فهي تحدد كيفية توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف وتلبية احتياجات المجتمع. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر يكمن في ضمان كفاءة هذه التخصيصات، بحيث تُسهم في تحقيق نتائج ملموسة وتنعكس إيجابياً على جودة الخدمات العامة. ويعتبر ديوان الوقف الشيعي إحدى المؤسسات المهمة التي تستهدف تقديم خدمات دينية واجتماعية وتعليمية، مما يجعل تخصيص الموارد المالية له قضية محورية، ومع تعدد المسؤوليات الملقة على عاتق الديوان ظهرت تساؤلات حول مدى فاعلية توزيع المخصصات المالية وأثرها على تحقيق الأهداف المرجوة.

يركز هذا البحث على تحليل تخصيصات الموازنة الاستراتيجية للدولة المعدة من قبل وزارة التخطيط وفق تسمية خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢ والموازنة التشريعية والمصروفات الفعلية لديوان الوقف الشيعي في خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٣)، وهي مدة شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية أثرت بشكل مباشر على الأولويات المالية للدولة. ومن خلال دراسة هذه التخصيصات، نسعى لفهم ما إذا كانت الموارد المالية تدار بكفاءة وتحقق الإنتاجية المطلوبة، مع تسليط الضوء على الآليات التي يمكن من خلالها تحسين الإنفاق العام. استند البحث إلى منهج كمي وتحليلي يعتمد على دراسة البيانات المالية والتقارير الرسمية ذات الصلة، حيث يتكون البحث الحالي من أربع مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد ناقش الإطار النظري للمبحث لكل متغير من متغيراته وفي المبحث الثالث، تم التطرق إلى الجانب العملي للمبحث، وأخيراً، ركز المبحث الرابع على الاستنتاجات والتوصيات بناءً على الجانب العملي للمبحث.

المبحث الأول - منهجية البحث

١.١ مشكلة البحث:

تواجه الدول تحديات كبيرة في تحقيق الكفاءة والإنتاجية في إنفاقها العام، مما يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد ديوان الوقف الشيعي نموذجاً مهماً في هذا السياق، حيث تلعب تخصيصات الموازنة الحكومية دوراً محورياً في توجيه الموارد وتحقيق الأهداف التنموية. تتمثل مشكلة البحث بعدم وضوح العلاقة بين تخصيصات الموازنة الحكومية وكفاءة وإنتاجية الإنفاق العام في ديوان الوقف الشيعي. على الرغم من وجود تخصيصات مالية، فهناك تساؤلات حول مدى استغلال هذه التخصيصات بشكل فاعل، ومدى تأثيرها في تحقيق الأهداف المرجوة. وبذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل تؤثر تخصيصات الموازنة العامة في كفاءة وإنتاجية الإنفاق؟

٢.١ أهمية البحث: يمكن بيان أهمية البحث بالآتي:

- ١- يتناول البحث تأثير تخصيصات الموازنة الحكومية على الأبعاد الاقتصادية لديوان الوقف الشيعي ، مما يساعد على فهم كيف تؤثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.
- ٢- يساهم البحث في توضيح الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الحكومية مثل (ديوان الوقف الشيعي) في توجيه موارد الدولة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز من فعالية الأداء الحكومي.
- ٣- يوافر البحث فرصة لمقارنة تخصيصات الموازنة وأساليب الإنفاق في السياقات المحلية، مما يساعد في تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات العراقية حول أفضل الأساليب المتبعة.
- ٤- يركز البحث على أهمية الشفافية في تخصيصات الموازنة، مما يساعد في تحقيق المساءلة وتحسين الثقة العامة في المؤسسات الحكومية.
- ٥- يعكس البحث تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية في تخصيصات الموازنة، مما يساعد على فهم كيف تتكيف الحكومات مع التحديات المتزايدة ويعزز من القدرة على التخطيط المستقبلي.

٣.١ أهداف البحث: يهدف البحث الحالي الى تحقيق الآتي :

- ١- التعرف على الموازنة العامة للدولة وبيان أنواعها وخصائصها واستراتيجياتها وقياس مدى كفاءة وإنتاجية الإنفاق العام .
- ٢- تقييم أثر السياسات المالية: يهدف البحث إلى تقييم تأثير السياسات المالية المتبعة في كفاءة وإنتاجية الإنفاق العام في ديوان الوقف الشيعي، من خلال استخدام مؤشرات مثل قياس الإنتاجية ومعدلات التغيير.
- ٣- فحص العلاقة بين التخصيص والكفاءة: دراسة العلاقة بين مقدار التخصيصات المالية وكفاءة استخدام الموارد، وتحليل كيف تؤثر القرارات السياسية في فاعلية الإنفاق العام.
- ٤- تعزيز الفهم النظري: توسيع المعرفة الأكاديمية من خلال ربط المفاهيم النظرية في علم الاقتصاد والمالية العامة بتجارب واقعية من ديوان الوقف الشيعي.

٤.١ فرضيات البحث:

- ١- الفرضية الرئيسة الأولى: : يؤثر هيكل تخصيصات الموازنة الحكومية في تحسين إنتاجية وكفاءة الإنفاق العام في ديوان الوقف الشيعي، مما يعني أن تخصيص الموارد بشكل استراتيجي يزيد من فاعلية البرامج والخدمات المقدمة.
- ٢- الفرضية الرئيسة الثانية : هناك علاقة إيجابية بين تخصيصات الموازنة الحكومية في ديوان الوقف الشيعي وكفاءة الإنفاق العام، حيث تؤدي التخصيصات الجيدة إلى تحسين استخدام الموارد المالية.

٥.١ مدة البحث: تركزت مدة الدراسة في ست سنوات من (٢٠١٨ م) الى (٢٠٢٣ م)

- ٦.١ منهج البحث: يتم أتباع المنهج الكمي والتحليلي لغرض تحليل المؤشرات الرئيسة للموازنة الاستراتيجية والتشريعية والمصرف الفعلي لبيان العلاقة بين توزيع الإنفاق العام وإنتاجيته خلال السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٣ في ديوان الوقف الشيعي.
- ٧.١ مصادر بيانات البحث: تم الحصول على البيانات اللازمة لاستكمال اهداف البحث والوصول الى نتائج بالاعتماد على المصادر الاتية:

١- الاطار النظري: تم الاعتماد على ما يأتي :

- الكتب والدراسات والتقارير والرسائل والاطاريح والمواقع الالكترونية المتخصصة في مجال البحث .

٢- الاطار التطبيقي: تم الحصول على البيانات في الاطار التطبيقي مما يأتي :

- ❖ وزارة المالية – دائرة المحاسبة – قسم توحيد حسابات الدولة
- ❖ وزارة المالية – الموازنة المفتوحة
- ❖ البنك المركزي العراقي- دائرة الإحصاء والأبحاث
- ❖ وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية
- ❖ ديوان الوقف الشيعي – الدائرة الإدارية والمالية

المبحث الثاني – الجانب النظري

١.٢ الموازنة العامة واساسيات الموازنة

١.١.٢ مفهوم الموازنة العامة : وهي خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة زمنية قادمة، غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف (الاجتماعية والاقتصادية) التي تسعى اليها الحكومة، وبناء على هذا التعريف فان الموازنة العامة ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والايادات العامة للدولة، وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها. (شنان وهوشيار ، ٢٠٢٢ : ٢) ، وعرفت ايضاً بأنها جداول تتضمن ارقاماً تقديرية للنفقات والإيرادات العامة لسنة مقبلة وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة. (طاقة والعزاوي ، ٢٠١٠ : ٢٢)

٢.١.٢ أنواع الموازنة العامة :

١- الموازنة البنود: وهي الوثيقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات مالية لم تعتمد. (مزيد ، ٢٠١٣ : ٣)

٢- الموازنة التخطيطية : تعرف هذه الموازنة بأنها طريقة فنية للتخطيط بشكل جوهري وأن هدفها الرئيس هو ترشيد عملية صناعة السياسة عن طريق توفير معلومات وبيانات ذات صلة بالتكاليف والمنافع والبدائل المختلفة لأغراض تحقيق الأهداف المتوخاة وقياس المخرجات لتسهيل عملية تحقيق هذه الأهداف بشكل أكثر فاعلية . (الخرجي ، ٢٠١٥ : ١٩)

٣- موازنة البرامج والأداء : مجموعة الاساليب التي بواسطتها تمكن مديري البرامج من التركيز على تنفيذ الاهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة ومقارنة تنفيذ هذه الاهداف حسب الوقت المبالغ، وساعات العمل ، ان هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال طرائق الموازنة التقليدية، اذ يساعد في الحصول على نتائج اساسية ويهيئ قاعدة افضل لاتخاذ القرارات. (الفهد وآخرون، ٢٠١٧ : ٤٤٢) .

٤- الموازنة الصفرية : يعرف هذا النوع من الموازنة قيام كل وحدة ادارية حكومية بإعداد برامج جديدة لكافة انشطتها وكأنها تبدأ للتو من الصفر وتعد القرارات المتعلقة بتوزيع التخصيصات اما بالنسبة لتلك الانشطة في المدة السابقة فتعد امراً مفروغاً منه . (Francis and others, 2016: 29)

٥- الموازنة التعاقدية : تعرف الموازنة التعاقدية بأنها اتجاه حديث من اتجاهات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة، بمقتضاها تكون العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية؛ لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي، مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وفي أثناء وبعد تنفيذ ما اتفق عليه أو ما نص عليه العقد. (رسول، ٢٠٢٤ : ١٨)

٣.١.٢ أهداف الموازنات العامة :

هناك العديد من الأهداف التي تتصف بها الموازنة العامة لكن اتفق اغلب الكتاب على الأهداف المدرجة في أدناه وهي كما يأتي :

أ- أهداف تخطيطية : أشار (الشمري ، ٢٠١٢ ، ١٧) أن الأهداف التخطيطية يمكن الإشارة لها بمجموعة من النقاط وهي كما يأتي :

- ❖ تهدف الموازنة التخطيطية إلى المعاونة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وذلك من خلال حصر احتياجات وحدات الجهاز الحكومي خلال المدة القادمة.
- ❖ حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
- ❖ الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- ❖ وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

ب- أهداف رقابية تقييمية: ان احد الادوار الرئيسة التي تؤديها الموازنة هو تحقيق رقابة أكثر فاعلية من خلال قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة للوحدات الحكومية وذلك من خلال مؤشرات الأداء الخاصة بالوحدات الحكومية، ومن خلال الموازنة يمكن تقييم الأداء عن طريق مقارنة الإيرادات والنفقات المقدرة في الموازنة السنوية مع الفعلية التي تم تحقيقها فعلاً وتحليل أسباب الانحرافات لوضع توصيات وإجراءات تصحيحية وتقويمية مستقبلية لتلافي الأخطاء السابقة، ويتبين من خلال تنفيذ الموازنة السنوية مدى التزام الوحدات الحكومية في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الالتزام بالقوانين والتعليمات الحكومية المالية والإدارية. (نجم ، ٢٠٢٣ : ٩٦)

ج- اهداف سلوكية : ذكر (الشمري ، ٢٠١٢ ، ١٧) بان الموازنة تهدف إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال :

- ❖ التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.
- ❖ تحقيق التوافق بين أهداف الفرد وأهداف الوحدة بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.
- ❖ زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.
- ❖ إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الموازنة، ووضع أهداف، ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.
- ❖ توفير أساس عادل للثواب والعقاب.
- ❖ زيادة فاعلية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وخاصة الاتصالات من أسفل إلى أعلى.
- ❖ تحقيق التغذية الإسترجاعية (المرتدة) بما يمكن الرؤساء من التعرف على حقيقة ما .

د- أهداف اقتصادية:

تحقق الموازنة التوازن الاقتصادي من خلال الوسائل القانونية المتاحة بما يضمن تحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل وذلك عن طريق توظيف عجز الموازنة وفائضها حسب فترات التضخم أو الانكماش، حيث يستخدم فائض الموازنة بسحب القدرة الشرائية للحد من الطلب الزائد لتقليل التضخم، وفي فترات الكساد أو قلة الموارد تستخدم التمويل بالعجز لرفد النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية للحد من الانكماش. (العواد ، ٢٠١٩ : ٥٩)

٤.١.٢ استراتيجيات الموازنة :

تُعد عملية بناء استراتيجية للموازنة العامة من أهم الخطوات التي تهدف إليها السياسة المالية. تُعرّف استراتيجية الموازنة بأنها ثمرة التفاعل بين المحاسبة المالية والرؤية الاستراتيجية، حيث تتيح تحويل الرؤية إلى أرقام وكميات ملموسة. ولا تُعد استراتيجية الموازنة بديلاً عن المحاسبة

المالية، بل تكمل جوانب القصور فيها، إذ تمكّن المدير من متابعة النتائج المالية لأنشطة المؤسسة من خلال تحليل أداء الفترات السابقة. وقد عرّف Omopariola استراتيجية الموازنة بأنها عملية تُحدد فيها الاتجاهات، وتُتخذ القرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد العامة لدعم الاستراتيجيات المختارة. (حميد والدهلكي ، ٢٠٢٠ : ٧٤)

١.٥.١.٢ أنواع استراتيجيات الموازنة : يمكن بيان أهم أنواع استراتيجيات الموازنة كما يأتي :

النوع الأول: استراتيجية التقشف: التقشف المالي يعني هذه الإجراءات التي تتخذها الدولة للحد من مشكلات عجز الموازنة و الدين الخارجي، أو التعامل مع بعض المشكلات الاقتصادية، ويكون ذلك من خلال آليتين الأولى هي زيادة معدلات الضريبة، و الأخرى من خلال خفض الإنفاق الحكومي، أو كلاهما معا . (حجاج ، ٢٠٢٢ : ٥٨) ، كما عرف (sibeko, 2019: 3) التقشف بأنه سياسة مالية تنفذها الدولة بهدف حل مشاكل الدين والنمو خلال فترة من الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى حدوث التدهور الاقتصادي. وفي محاولة "موازنة الميزانية"، تتضمن سياسات التقشف التي تنفذها الدولة عادةً: خفض الإنفاق، أو زيادات ضريبية تنازلية، أو مزيج من الاثنين. وقد استُخدم التقشف لإضفاء الشرعية على الرغبة في تقليص دور الدولة (في مجال الرعاية الاجتماعية)، وتحرير أسواق العمل، والتأكيد على الأسواق الخاصة باعتبارها محركات النمو.

النوع الثاني استراتيجية النمو : هي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية. وتستند هذه الاستراتيجية الى توسيع اطر الإيرادات الحكومية من مصادر عديدة كالضرائب والرسوم وإيرادات الممتلكات الحكومية وغيرها من ابواب الإيراد على وفق النوع الاقتصادي في الدولة وينعكس هذا النمو في جانب النفقات الحكومية سيما النفقات الاستثمارية والتشغيلية. (عباس، ٢٠١١ : ٦٥)

٢.٢ كفاءة وإنتاجية الإنفاق الحكومي ومؤشرات القياس:

١.٢.٢ كفاءة الإنفاق الحكومي : كفاءة الإنفاق الحكومي هو مؤشر يقيس القدرة على استخدام الإنفاق الحكومي الاستخدام الأمثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث يأخذ مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي في الحسبان التكاليف التي تتحملها الحكومات لتحقيق مستوى أداء معين. لذا، فإنه يتم نسبة مؤشر أداء القطاع الحكومي للمجال إلى الإنفاق الحكومي الموجه للمجال نفسه بحيث يرتبط الأداء الإداري بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي، والأداء في قطاع التعليم بالإنفاق الحكومي على التعليم، والأداء في قطاع الصحة بالإنفاق الحكومي على الصحة، والأداء في مجال البنية التحتية بالإنفاق الحكومي على البنية التحتية، ويرتبط الاستقرار والأداء الاقتصادي بمجموع النفقات الحكومية (الخريجي، ٢٠١٩ : ٢٥٠)، وأشار (Brini,2016:24) الى أن كفاءة الإنفاق الحكومي هي قدرة الحكومة لتعظيم أنشطتها الاقتصادية في ضمن مستوى انفاقها وهو شرط أساسي للأداء الاقتصادي للدولة ، وللكفاءة العديد من المؤشرات أهمها: مؤشر العائد ويهتم بالنوعية ودرجة الإنجاز، مؤشر المدخلات يركز على قياس المدخلات المتوقعة كفاءة المدخلات ، اما مؤشر المخرجات يهتم هذا المؤشر بالكمية، وعليه فإن كفاءة الإنفاق الحكومي تعرف بأنها: كفاءة تحويل المدخلات المتمثلة بالإنفاق الحكومي واستخدامها بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي لتحقيق الأهداف العامة. (Rahmayantia and Hornb , 2011 : 48) .

١.١.٢.٢ قياس كفاءة الإنفاق الحكومي : من اجل قياس مدى كفاءة الإنفاق الحكومي يمكن الاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسة يمكن بواسطتها الاستدلال على كفاءة الإنفاق الحكومي:(حسن، ٢٠٢٤ : ٢٩)

المؤشر الاول : يتمثل بتأزر السلطين التشريعية والتنفيذية في تطبيق الاستراتيجية

$$100 \times \frac{\text{حجم النفقات العامة في الموازنة التشريعية}}{\text{حجم النفقات العامة في الموازنة الاستراتيجية}}$$

المؤشر الثاني : قدرة الحكومة على تنفيذ سياستها الانفاقية

$$100 \times \frac{\text{حجم الانفاق المصروف فعلاً}}{\text{حجم النفقات العامة في الموازنة التشريعية}}$$

المؤشر الثالث : كفاءة الادارة الحكومية في تحقيق أهدافها

$$100 \times \frac{\text{حجم الانفاق المصروف فعلاً}}{\text{حجم النفقات العامة في الموازنة الاستراتيجية}}$$

٢.٢.٢ إنتاجية الإنفاق الحكومي :

إن الإنفاق على المراكز العامة الحكومية كالمدافع الامن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج و ذلك لأنها تعمل على تهيئة الظروف التي يصعب من دونها الإنتاج لأنها توافر الامن والطمأنينة للأفراد من اجل قيامهم بالنشاط الانتاجي اذ انها تزيد من امكانياتهم على الادخار وكذلك زيادة قدرتهم على الاستثمار في حال وضع تلك المدخرات القابلة للاستثمار في ايدي الهيئات العامة او الخاصة التي تعمل في مجال الاستثمار ، وبالتالي سوف تؤثر على قدرة الافراد على العمل وكذلك قدرتهم على الادخار والاستثمار (البديري ، ٢٠١٨ : ٢٧٧) ، تؤثر النفقات الحكومية على القوى المادية للإنتاج من خلال تنمية عامل الإنتاج ومن الجدير ان نميز بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية الجارية فالنفقات الاستثمارية تستخدم في مشروعات البنية التحتية أو بناء رأس المال الاجتماعي مثل الكهرباء الماء الطرق والمواصلات من اجل تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار لإشباع الحاجات العامة، وهذا النوع من الإنفاق الحكومي الاستثماري يعتبر من النفقات المنتجة التي تؤدي الى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي عن طريق قيام الدولة بهذه المشاريع مباشرة اما النفقات الجارية أو الاستهلاكية تؤدي الى رفع المقدرة الانتاجية القومية كنفقات التعليم والاعانات الاجتماعية والصحة الخ، كلها تؤدي الى رفع الانتاج القومي. (علي والسعاوي ، ٢٠٢٢ : ١٩٥)

١.٢.٢.٢ قياس إنتاجية الإنفاق الحكومي :

تهدف الحكومات الى رفع مستوى إنتاجية نفقاتها عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتوافرة لديها، وأن عملية قياس الإنتاجية يجب أن تكون عملية واضحة وبسيطة حتى تحقق أهدافها في الكشف عن حركة الإنتاجية ومراحل تطورها ومعرفة مستوى ونوعية المشكلات والصعوبات التي تعاني منها الدولة، من أهم الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها المسؤولون عن السياسة المالية في الدولة في الإهتمام إلى قياس إنتاجية الإنفاق العام وتطورها أن يحدد لكل بنود وفروع النفقات العامة الاستثمارية وغير الإستثمارية الواردة بالموازنة، وذلك بالمقابل للوحدات المكونة لهيكل الإقتصاد العام معدلات اداء خاصة بكل منها، وبذلك يسهل التعرف بواسطتها على ما إذا كان هذا الإنفاق يجري على النمط السليم المتفق مع الرشادة الاقتصادية من عدمه، (كشيش، ٢٠٢١ : ٤٤)، وبينت (الداعي، ٢٠١٨ : ١٧) بأن الإنتاجية تقاس على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}}{\text{حجم الانفاق العام}}$$

وأشارت (الداعمي، ٢٠١٨ ، ١٧) الى ان نمو الانتاجية يعد من أهم المكونات التي تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وطويل الأجل، ونستنتج مما ذكر أن إنتاجية الانفاق العام هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الأنفاق العام، وتعتبر إنتاجية الانفاق أمراً في غاية الأهمية لكونها تبرر جدوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إذ توضح لنا إنتاجية الوحدة الواحدة من الانفاق العام عن طريق أمر هذه الوحدة في الناتج المحلي الاجمالي ، أي كم يزيد الناتج عندما يزداد الانفاق بمقدار وحدة واحدة فقد تكون هذه الانتاجية موجبة أو سالبة أو تساوي صفرًا، فعند زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة وزيادة الناتج بمقدار موجب فنقول بأن الانفاق العام منتج بمقدار معين (أكبر من الصفر) ، أما إذا أزداد الانفاق العام ولم يتغير حجم الناتج فنقول بأن انتاجية الانفاق مساوية للصفر أي أنه غير منتج ، أما عندما يزداد الانفاق العام وينخفض حجم الناتج فعندها نقول إن انتاجية الانفاق سالبة (أصغر من الصفر) أي أن الناتج لا يستجيب للانفاق العام ، وبذلك ستكون لدينا ثلاث حالات لأنتاجية الانفاق العام وكما يأتي :

$$\text{إنتاجية موجبة } MPG > 0 \quad \text{غير منتج } MPG = 0 \quad \text{إنتاجية سالبة } MPG < 0$$

المبحث الثالث - الجانب العملي

١.٣ قياس كفاءة الانفاق الحكومي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ :

يبين الجدول (١) بأنه في عام ٢٠١٨، بلغت قيمة الموازنة الاستراتيجية ٨٢,٩٧٢,٩٠٠، حيث تم تخصيص ٧٥% منها للمصروفات التشغيلية و٢٥% للاستثمار. أما الموازنة التشريعية، فقد بلغت ٤٥٥,١٨٢,٩٧٥ ، وقد استحوذت المصروفات التشغيلية على ٨٩% منها مقابل ١١% للاستثمار. ومع ذلك، فإن المصروف الفعلي وصل إلى ٤٧٢,٠٨٢,٥٤٣ ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣.٧% مقارنة بالموازنة التشريعية، مما يعكس تجاوز النفقات المحددة. يمكن ملاحظة أن الاعتماد الكبير على المصروفات التشغيلية يعكس توجهاً لتلبية الاحتياجات العاجلة بدلاً من الاستثمار في المشاريع الاستثمارية التي يمكن ان تنمي عمل الديوان. لذا فإن النسبة المنخفضة للاستثمار قد تحد من فرص النمو على المدى البعيد. اما في ٢٠١٩، فقد انخفضت الموازنة الاستراتيجية إلى ٧٦,٣٩٥,٨٠٠ ، مع ارتفاع نسبة المصروفات الاستثمارية إلى ٢٦% عمّا في السنة السابقة. أما الموازنة التشريعية، فقد شهدت زيادة ملحوظة حيث بلغت ٥٩٢,٩٨٨,٧٨٢، وارتفعت فيها نسبة الاستثمار إلى ٢٩%. وبرغم من هذه الزيادة، إلا أن المصروف الفعلي بلغ ٤٩٦,٢٨٢,٣٢٢، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بالموازنة التشريعية، وهو ما قد يعكس وجود قيود على تنفيذ المشاريع أو تحديات من الممكن قد واجهها الديوان خلال السنة. يظهر التحسن الطفيف في نسبة الاستثمار جهوداً لتعزيز المشاريع ، إلا أن الأولوية ما زالت تُعطى للمصروفات التشغيلية. وفي عام ٢٠٢٠، كانت الموازنة الاستراتيجية عند ٧٣,١١٨,٧٠٠ ، مع تخصيص ٦٧% منها للمصروفات التشغيلية و٣٣% للاستثمار. وعلى الرغم من ارتفاع الموازنة التشريعية إلى ٩٨٠,٤٢٧,٣٧٦ ، إلا أن المصروف الفعلي قد انخفض بشكل كبير ليصل إلى ٥٧١,٢٥٣,٠٨٨ هذا الانخفاض الكبير يعكس استجابة طارئة لتفشي جائحة كورونا، مما دفع الديوان إلى التقييد في الصرف على الأمور قليلة الأهمية وتركيزه على الأمور الطارئة. ومع ذلك، ظل التركيز على المصروفات التشغيلية على حساب المشاريع الاستثمارية.

أما في ٢٠٢١، فقد بلغت الموازنة الاستراتيجية ٧٨,٠٨٨,٤٠٠، مع تخصيص ٧٦% للنفقات التشغيلية و٢٤% للنفقات الاستثمارية. وفي حين انخفضت الموازنة التشريعية إلى ٨٢٩,٩٠٩.٦٧٣ عمّا هو في السنة السابقة، إلا إن نسبة الاستثمار قد انخفضت إلى ٢١%. ورغم ذلك، تجاوز المصروف الفعلي الموازنة التشريعية قليلاً ليصل إلى ٨٤٨,٢٦٣.٢٨٢، بزيادة طفيفة. توضح هذه الزيادة العودة إلى مستويات شبه مستقرة بعد الخوض والتعايش مع الأزمة الصحية، لكن لا تزال الأولوية للمصروفات التشغيلية يمكن تفسير ذلك إلى إعادة تنشيط الاقتصاد بعد ما تأثر بهذه الجائحة. وكما هو موضح في الشكل (٦). وفي عام ٢٠٢٢، ارتفعت الموازنة الاستراتيجية إلى ٨١,٦٤٧,٥٠٠ مع تخصيص ٢١% للاستثمار. كما ان الموازنة التشريعية هنا لم تقر وتم التعويض عنها بقانون الدعم الطارئ للامن الغذائي. ومع ذلك، فان المصروف الفعلي بلغ ١,٠٨٤,١١٦ وهو ما يشكل ارتفاعاً كبيراً بالنسبة لسنة ٢٠٢١ وللسنوات السابقة في ظل عدم وجود قانون للموازنة في هذه السنة.

وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، لم تتوافر الموازنة الاستراتيجية وذلك كون خطة التنمية الوطنية المعدة من قبل وزارة التخطيط وضعت استراتيجية للموازنة للاعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، اما الموازنة التشريعية فقد شهدت قفزة كبيرة حيث وصلت إلى ٢,٠٥٩,٢٧٤.٦٥٢، مع زيادة ملحوظة في نسبة المصروفات الاستثمارية لتصل إلى ٣٥%. أما المصروف الفعلي، فقد بلغ ١,٨٥٩,٩٩٩.٢٤٧، هذا يعكس توجهاً جديداً نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، مما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. يمكننا القول بأن التحسن في تخصيصات النفقات الاستثمارية يُعتبر خطوة إيجابية نحو تحقيق التنمية المستدامة لضمان استمرارية الديوان.

جدول (١) تحليل مسارات تطوير الإنفاق الحكومي لديوان الوقف الشيعي بين التخصيص والصرف (المبلغ مليون دينار)

نوع العم	التشغيلية	معدل	الاستثمارية	معدل	المجموع	معدل	التشغيلي/ال	الاستثماري/ال
الاستراتيجية	٢,٦٣٢,٥٠٠	-	٠,٠٣٤٠,٥٠٠	-	٢,٩٧٢,٩٠٠	-	٠,٧٥	٠,٢٥
التشريد	٥,٤٣٦,٨١١	-	٩,٧٤٦,١٦٤	-	٥,١٨٢,٩٧٥	-	٠,٨٩	٠,١١
المصرف	١٢,٠٣١,٥٥٠	-	٠,٠٥٠,٩٩٣	-	١٢,٠٨٢,٥٤٣	-	٠,٧٨	٠,٢٢
الاستراتيجية	٦,٩٣٨,٤٠٠	-	٩,٤٥٧,٤٠٠	-	٦,٣٩٥,٨٠٠	-	٠,٧٤	٠,٢٦
التشريد	٢٢,٤٤٢,٥٩٨	-	٠,٧٤٦,١٨٤	-	٢٢,٩٨٨,٧٨٢	-	٠,٧١	٠,٢٩
المصرف	١٣,٠٩٥,٧٧٥	-	٣,١٨٦,٥٤٦	-	١٦,٢٨٢,٣٢٢	-	٠,٨٣	٠,١٧
الاستراتيجية	٤,٥٢٥,٧٠٠	-	٨,٥٩٣,٠٠٠	-	٣,١١٨,٧٠٠	-	٠,٧٤	٠,٢٦
التشريد	١١,٨١٧,٨٤٣	-	١٨,٦٠٩,٥٣٣	-	١٠,٤٢٧,٣٧٦	-	٠,٦٧	٠,٣٣
المصرف	٠,١٣٥,٥٩٩	-	١,١١٧,٤٨٨	-	١,٢٥٣,٠٨٨	-	٠,٧٠	٠,٣٠
الاستراتيجية	٩,٩٥٠,٠٠٠	-	٨,٣١٨,٤٠٠	-	٨,٠٨٨,٤٠٠	-	٠,٧٦	٠,٢٤
التشريد	٥٧,١٢٣,٣٩١	-	٢,٧٨٩,٢٨٢	-	٢٩,٩٠٩,٦٧٣	-	٠,٧٩	٠,٢١
المصرف	٥٨,١١٢,٠١١	-	٨,١٥١,٢٧٠	-	٤٨,٢٦٣,٢٨٢	-	٠,٧٧	٠,٢٣
الاستراتيجية	٤,٨٥١,١٠٠	-	٦,٧٩٦,٤٠٠	-	١,٦٤٧,٥٠٠	-	٠,٧٩	٠,٢١
التشريد	الدعم الطارئ للامن	-	الدعم الطارئ للامن	-	الدعم الطارئ للامن	-	-	-
المصرف	١٤,٥١١,٢٩٣	-	٢٢,٦٠٥,٣٣١	-	٨٧,١١٦,٦٠٤	-	٠,٦١	٠,٣٩
الاستراتيجية	لا توجد استراتيجيات	-	لا توجد استراتيجيات	-	لا توجد استراتيجيات	-	-	-
التشريد	٢٩,٢٧٤,٦٥٢	-	٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٥٩,٢٧٤,٦٥٢	-	٠,٦٥	٠,٣٥
المصرف	١٢,٤٠٤,٥٣٧	-	٤٧,٥٩٤,٧٠٩	-	٥٩,٩٩٩,٢٤٧	-	٠,٧٥	٠,٢٥

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات التالية:

- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد ، نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنات الجارية والاستثمارية للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٣ .

- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢

- وزارة المالية – دائرة الموازنة

- جريدة الوقائع العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٣

٢.٣ قياس كفاءة الإنفاق الحكومي للمصروفات الفعلية الفصلية للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٣:

يشير الجدول رقم (٢) إلى المصروفات الفعلية لديوان الوقف الشيعي لكل من الجانبين التشغيلي (الجاري) والاستثماري. وقد تم تقسيم كل سنة من السنوات المبحوثة إلى أربعة فصول، بحيث يتكون كل فصل من أربعة أشهر. وتم قياس معدل التغير في المصروفات لكل فصل بالنسبة للجانبين التشغيلي والاستثماري، باستثناء الفصل الأول الذي تم اعتماده كفصل أساس للمقارنة. وفي ما يأتي توضيح لكل فصل من فصول السنوات المبحوثة .

١.٢.٣ الفصل الأول :

في عام ٢٠١٨ كانت البداية موفقة ولكن بتحديات واضحة في التوازن بين المصروفات التشغيلية والاستثمارية. في الفصل الأول، كانت المصروفات التشغيلية ٧٨,١٢٦,٦٢٥ دينار، في حين بلغت الاستثمارات ١٨,٠٠٩,١٧٨ دينار. هذا الفرق الكبير بين المصروفات التشغيلية والاستثمارية كان نتيجة للتركيز على تغطية النفقات الأساسية مثل الرواتب والتشغيل اليومي لدوائر الديوان، اما في عام ٢٠١٩ في الفصل الأول منه فقد لوحظ استقرار عام في الإنفاق، مع تحسينات طفيفة، كانت المصروفات التشغيلية ٩٠,٨٨١,٠٧٠ دينار، بينما الاستثمارات وصلت إلى ١٩,١٣٢,٩٠٥ دينار. هذا الارتفاع في المصروفات التشغيلية يعكس زيادة في النفقات الإدارية بسبب تضخم الاحتياجات التشغيلية. وفي عام ٢٠٢٠ الفصل الأول منه فقد كانت السنة مليئة بالتقلبات

بسبب ظروف جائحة كورونا، كانت المصروفات التشغيلية ٧٢,٠٢٤,٤٠٧ دينار، بينما كانت الاستثمارات أعلى من المعتاد ووصلت إلى ٣٥,٩٣٤,٦٧٢ دينار، بسبب تخصيص جزء من الميزانية لمواجهة الأزمة وحملات الإغاثة التي قام بها الديوان من توفير سلات غذائية إلى المواطنين محدودي الدخل وتوفير المستلزمات الطبية وتم ذلك من قبل مركز الديوان ودائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة. فيما أظهر الفصل الأول من سنة ٢٠٢١ توسعاً في المصروفات، مع زيادة ملحوظة في الاستثمار، كانت المصروفات التشغيلية ١٦٤,٥٢٨,٠٠٢ دينار، بينما الاستثمارات كانت ٣٥,٩٣٤,٦٧٢ دينار، وهو ما يعكس عودة النشاط الإداري وتغطية النفقات المؤجلة التي أصبح من الصعب تغطيتها بسبب الأزمة الصحية التي مرت بها البلاد. وقد شهد الديوان في عام ٢٠٢٢ الفصل الأول استقراراً نسبياً مع زيادات تدريجية في المصروفات، في حين كانت المصروفات التشغيلية ١٥٩,٤٨٢,٧٩٥ دينار، بينما الاستثمارات ٢٨,٦٧١,٥٩٩ دينار. وفي عام ٢٠٢٣ من نفس الفصل كانت الأمور أكثر وضوحاً في الصعود الكبير في المصروفات هذا ما يفسر ازدياد الإنفاق الحكومي نتيجة استقرار الحياة الاقتصادية وتعيين عدد كبير من الموظفين بعد استحداث الدرجات الوظيفية من قبل مجلس الخدمة الاتحادي وتثبيت العقود المعينين في الديوان، حيث شهدنا أكبر قفزة في الإنفاق، ارتفعت المصروفات التشغيلية بشكل كبير إلى ٢٨٢,٤٨٠,٩٠٧ دينار، بينما استمرت الاستثمارات في الارتفاع لتصل إلى ٩٨,٤٧٠,٠٠٦ دينار.

٢.٢.٣ الفصل الثاني

مع حلول الفصل الثاني من عام ٢٠١٨، ارتفعت المصروفات التشغيلية لتصل إلى ٨٥,٥٦٧,٢٥٦ دينار، بينما زادت الاستثمارات لتصل إلى ٢٥,٠١٢,٧٤٨ دينار. هذا الارتفاع في المصروفات كان مدفوعاً بالزيادة في النفقات بسبب الاحتياجات المتزايدة خاصة في الميزانيات المخصصة للأنشطة اليومية. أما في عام ٢٠١٩ من الفصل نفسه فقد تراجعت الاستثمارات إلى ١٢,٤٧٧,٩٨١ دينار، ما يعكس التحديات المستمرة في تخصيص الأموال للمشاريع قد يكون سببها أولويات مختلفة مع زيادة بسيطة في مبلغ المصروفات التشغيلية التي بلغت ١٠٣,٢٧٣,٩٤٣. كما بين الجدول في الفصل الثاني من عام ٢٠٢٠ ارتفاع المصروفات التشغيلية إلى ١٠٠,٠٣٣,٨٩٩ دينار، بينما زادت الاستثمارات إلى ٣٩,٣٥٧,٠٢٢ دينار، وللأسباب نفسها التي ذكرت في الفصل الأول من عام ٢٠٢٠ التي تخص الأزمة الصحية (جائحة كورونا) مع عودة الأنشطة إلى طبيعتها بعد التأقلم مع الظروف الصحية. وفي الفصل الثاني من عام ٢٠٢١، ارتفعت الاستثمارات بشكل مفاجئ إلى ١٠٥,٦٥١,٣٣٢ دينار، مما يشير إلى بدء مشاريع استثمارية، بينما تراجعت المصروفات التشغيلية إلى ١٥١,٣٦٥,٧٦٢ دينار. وظهر عام ٢٠٢٢ في الفصل نفسه انخفاض المصروفات التشغيلية إلى ١٤٦,١٩٢,٥٦٢ دينار، بينما ارتفعت الاستثمارات إلى ١٠٩,٨٧٧,٣٨٦ دينار، مما يبرهن استمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تصب في مصلحة الديوان. أما في الفصل الثاني من عام ٢٠٢٣، تراجعت المصروفات التشغيلية إلى ٢٥٣,١٠١,٧٣٤ دينار، لكن الاستثمارات زادت إلى ١٠٧,٤٢٢,٧٣٠ دينار، مما يشير إلى العمل بجد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

٣.٢.٣ الفصل الثالث :

في الفصل الثالث من عام ٢٠١٨، كان الوضع مختلفاً؛ حيث شهدنا انخفاضاً حاداً في الاستثمارات التي تراجعت بنسبة ٤٨% عن سابقتها في الفصل الثاني من العام نفسه لتصل إلى ١٢,٠٠٦,١١٩ دينار. هذا التراجع قد يكون ناتجاً عن تأخير في تنفيذ المشاريع المخطط لها أو مشكلات في تخصيص الأموال للمشاريع. أما في عام ٢٠١٩ من الفصل نفسه، شهد ديوان الوقف الشيعي زيادة ملحوظة في الاستثمارات التي ارتفعت بنسبة ٦٦.٦% لتصل إلى

٢٠,٧٩٦,٦٣٦ دينار، وهو ما قد يعكس تعويضًا عن التأخير في الفصل الثاني من السنة نفسها. وشهد عام ٢٠٢٠ في الفصل الثالث، بأن الإنفاق كان في زيادة مستمرة، حيث وصلت المصروفات التشغيلية إلى ١٠٤,٠٣٣,٢٥٥ دينار، بينما زادت الاستثمارات إلى ٤,٤٩٠,٥٤٧. وفي الفصل الثالث من عام ٢٠٢١، استمرت المشاريع والاستثمارات، حيث ارتفعت المصروفات التشغيلية إلى ١٨٤,٢٧١,٣٣٦ دينار، بينما المصروفات الاستثمارية وصلت إلى ١٢٦,٧٨١,٥٩٩ دينار وهذا يفسر التعطش الاستثماري الذي مر به ديوان الوقف الشيعي إزاء الازمة الصحية (جائحة كورونا) التي انهكت البلاد. فيما استمرت في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٢، الزيادة التدريجية في المصروفات التشغيلية التي بلغت ١٩٢,٧٠٨,٣٧٢ دينار، بينما بلغت الاستثمارات في الصعود إلى ١١٨,٣٢٩,٤٩٢ دينار. وقد بين عام ٢٠٢٣ من الفصل نفسه، قفزة في المصروفات التشغيلية التي بلغت ٣٨١,٤٩٣,٢٢٦ ، في حين وصلت الاستثمارات إلى ١١١,٨٩٨,٦٩٧ دينار، مما يعكس توسعًا غير مسبوق في النشاط المالي قد يكون نتيجة للاستقرار الاقتصادي الذي مر به البلد وزيادة الإنفاق العام من قبل الحكومة المركزية بسبب التعيينات التي حصلت في أواخر عام ٢٠٢٢ للأوائل وحملة الشهادات العليا الذين تم توزيع جزء منهم ليس بالقليل على تشكيلات الديوان من قبل مجلس الخدمة الاتحادي هذا ما يستدعي الحكومة الى زيادة النفقات التشغيلية لتلبية الرواتب والمصروفات اليومية لتشغيل دوائر الديوان .

٤.٢.٣ الفصل الرابع :

في الفصل الرابع من عام ٢٠١٨ حدثت قفزة كبيرة في المصروفات الاستثمارية التي ارتفعت بنسبة ٢٧٤.٩% لتصل إلى ٤٥,٠٢٢,٩٤٦ دينار عمّا هو سبق في الفصل الرابع من السنة نفسها. قد تكون هذه الزيادة محاولة لاستكمال المشاريع قبل نهاية السنة المالية وتجنب ترحيل الفائض من الموازنة التشريعية. اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت المصروفات التشغيلية ١٢٣,٩٢٨,٧٣٢ دينار، بينما استقرت المصروفات الاستثمارية عند ٢٢,٤٦٠,٣٦٧ دينار، وهذا يبين ارتفاعًا طفيفًا في الجانب التشغيلي والاستثماري من مصروفات الديوان . اما ذروة الإنفاق فقد كان في عام ٢٠٢٠ ، حيث وصلت المصروفات التشغيلية إلى ١٢٤,٠٤٢٠,٣٥٥ دينار، والاستثمارية إلى ٥١,٣٣٥,٢٤٦ دينار، في محاولة لتحقيق الاستقرار والدعم المالي وحملات الإغاثة الناتجة عن الأزمة الصحية التي مر بها العالم. وأظهر عام ٢٠٢١ تراجعًا في الاستثمارات إلى ٥٩,١٦٤,٧٤٦ دينار وهذا ما يفسر الانتهاء من اعمال المشاريع التي بدأت في الفصل الثاني من السنة نفسها مع انخفاض طفيف في المصروفات التشغيلية عن سابقتها في الفصل الثالث. وبين عام ٢٠٢٢ من الفصل نفسه تراجعًا ملحوظًا فقد انخفضت المصروفات التشغيلية إلى ١٦٦,١٢٧,٩١٢ دينار، وكذلك تراجعت المصروفات الاستثمارية إلى ٨٧,٦١٦,٨٥٣ دينار عمّا هو عليه في الفصل الثالث من السنة نفسها هذا يبرهن بأن الديوان قد استنفذ كافة النفقات الحكومية نتيجة للضيق المالي الذي سببه عدم إقرار قانون الموازنة في هذه السنة اذ تم التعويض عن الموازنة بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي. وفي الفصل الرابع من عام ٢٠٢٣، ارتفعت المصروفات التشغيلية إلى ٣٩٥,٤٧٣,٢٧٠ دينار، بينما وصلت الاستثمارات إلى ١٢٩,٨٠٢,٤٦٥ دينار، ليختتم العام بأعلى مستويات إنفاق شهدتها السنة. لقد كان الفصل الرابع من كل عام يشهد غالبًا ارتفاعًا ملحوظًا في الإنفاق، وهو ما يعكس مساعي الديوان لتسريع تنفيذ المشاريع وتصفية الحسابات المالية لتلافي عدم استرجاع الفائض منه الى خزينة الدولة.

جدول (٢) المصروفات الفعلية الفصلية للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٣ (المبلغ مليون دينار)

الفصل الأول			الفصل الثاني			الفصل الثالث			الفصل الرابع		
التشغيلية	الاستثمارية	م	التشغيلية	الاستثمارية	م	التشغيلية	الاستثمارية	م	التشغيلية	الاستثمارية	م
١٢٦.٦٢٥	٠٠٩.١٧٨	--	٥٦٧.٢٥٦	٠١٢.٧٤٨	٨	٤٤٨.٥١٨	٠٠٦.١١٩	٨	٨٨٩.١٤٩	٠٢٢.٩٤٦	٩
٨٨١.٠٧٠	١٣٢.٩٠٥	--	٢٧٣.٩٤٣	٤٧٧.٩٨١	٦	٠١٢.٠٢٨	٧٩٦.٦٣٦	٩	٩٢٨.٧٣٢	٤٦٠.٣٦٧	٨
٠٢٤.٤٠٧	٩٣٤.٦٧٢	--	٠٣٣.٨٩٩	٣٥٧.٠٢٢	٣	٠٣٥.٢٥٥	٤٩٠.٥٤٧	٤	٠٤٢.٠٣٥	٣٣٥.٢٤٦	٣
٥٢٨.٠٠٢	٠٠٧.٦٥٢	--	٣٦٥.٧٦٢	٦٥١.٣٣٢	٩	٢٧١.٣٦٣	٧٨١.٥٩٩	٧	٩٤٦.٨٨٢	١٦٤.٧٤٦	٣
٤٨٢.٧٩٥	٧٨١.٥٩٩	--	١٩٢.٥٦٢	٨٧٧.٣٨٦	٣	٧٠٨.٣٧٨	٣٢٩.٤٩٢	٦	٢٢٧.٩١٢	٦١٦.٨٥٣	٨
٤٨٠.٩٠٧	٤٧٠.٣٩٦	--	١٠١.١٣٤	٤٢٢.٧٣٠	٥	٣٤٩.٢٢٥	٨٩٨.٦٧٧	٨	٤٧٣.٢٧٠	٨٠٢.٤٦٥	٩

المصدر : من إعداد الباحثين بالتعويل على بيانات من وزارة المالية - دائرة المحاسبة - قسم التوحيد

٣.٣ مؤشرات كفاءة الانفاق الحكومي :

تم قياس كفاءة الإنفاق الحكومي للديوان باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسة تغطي جوانب النفقات التشغيلية والاستثمارية وإجمالي النفقات خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣. وهذه المؤشرات هي :
المؤشر الاول : يتمثل بالتأزر ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في تطبيق الاستراتيجية حيث يعكس هذا المؤشر مدى التوافق بين الموازنة المعتمدة من الجهات التشريعية والموازنة الاستراتيجية.

$$\text{المؤشر الاول} = 100 \times \frac{\text{حجم النفقات العامة في الموازنة التشريعية}}{\text{حجم النفقات العامة في الاستراتيجية}}$$

المؤشر الثاني : يقيس هذا المؤشر كفاءة التنفيذ ومدى تطابق المصروفات الفعلية مع ما تم التخطيط له ضمن الموازنة الاستراتيجية، مما يوفر صورة واضحة عن الأداء التنفيذي للديوان.

$$\text{المؤشر الثاني} = 100 \times \frac{\text{حجم الانفاق المصروف فعلاً}}{\text{حجم الانفاق في الموازنة التشريعية}}$$

١٠٠×

المؤشر الثاني

المؤشر الثالث : يركز هذا المؤشر على مقارنة الموازنة التشريعية بالمصروفات الفعلية، مما يتيح تقييم مستوى الانضباط المالي ومدى التحكم في الإنفاق وفقاً للمخصصات المعتمدة.

$$\text{المؤشر الثالث} = \frac{\text{حجم الإنفاق المصروف فعلاً}}{\text{حجم الإنفاق في الاستراتيجية}} \times 100$$

يبين الجدول (٣) نظرة عامة حول تطور وتوزيع الموارد المالية بالموازنة الاستراتيجية والتشريعية والمصروف الفعلي لديوان الوقف الشيعي خلال المدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، إذ تشير البيانات إلى عدم الاستقرار في إجمالي المبالغ المخصصة للديوان، حيث تتراوح بين ارتفاع وانخفاض من سنة لأخرى، ومن جانب آخر يظهر تباين كبير في النفقات بشكل واضح في المبالغ المخصصة للاستثمارات، مما يشير إلى عدم وجود خطة استثمارية ثابتة وطويلة الأمد أما من ناحية النفقات التشغيلية فهي على العكس تماماً من النفقات الاستثمارية، فتبدو النفقات التشغيلية أكثر استقراراً، مما يدل على اهتمام أكبر بالجانب التشغيلي اليومي للديوان. فبالتالي يوجد توازن واضح بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية. في بعض السنوات، تركز الميزانية على المشاريع الاستثمارية بشكل محدود، وفي سنوات أخرى تتحول الأولوية إلى النفقات التشغيلية. هذا التذبذب يؤثر سلباً في كفاءة استخدام الموارد. فزيادة النفقات التشغيلية من دون زيادة موازية في الاستثمارات قد لا تؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة. ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة عوامل كالأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الفترة محل الدراسة، مثل انخفاض أسعار النفط، التي أثرت بشكل مباشر على حجم الميزانية المخصصة للديوان، أو العوامل السياسية والتوجهات الحكومية قد تؤثر على أولويات الإنفاق العام، وبالتالي على حصة الديوان من الميزانية. ولا يمكن أن نجهل كذلك العوامل الداخلية التي تؤثر على توزيع تخصيصات الموازنة الحكومية بشكل جيد مثل كفاءة الإدارة، وجود خطط استراتيجية واضحة، وغيرها. ويمكن أن نستخلص بأن هذه البيانات تظهر أن تخصيصات موازنة ديوان الوقف الشيعي تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، مما يؤدي إلى عدم استقرار في التمويل وعدم وجود توازن بين أنواع النفقات، هذه العوامل مجتمعة قد تؤثر سلباً على كفاءة الديوان وقدرته على تقديم الخدمات بشكل مستدام، وهذا يثبت الفرضية الأولى للبحث التي تنص على أن هيكل تخصيصات الموازنة الحكومية يؤثر في تحسين إنتاجية وكفاءة الإنفاق العام في ديوان الوقف الشيعي، وكذلك إثبات الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين تخصيصات الموازنة الحكومية في ديوان الوقف الشيعي وكفاءة الإنفاق العام، حيث تؤدي التخصيصات الجيدة إلى تحسين استخدام الموارد المالية، مما يعني أن تخصيص الموارد بشكل استراتيجي يزيد من فاعلية البرامج والخدمات المقدمة، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه النتائج لتطوير استراتيجيات لتحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز كفاءة عمل ديوان الوقف الشيعي. وهنا لا بد أن نوه بأن في عام ٢٠٢٢ لا توجد موازنة تشريعية في الحكومية العراقية وتم التعويض عنها بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي، أما في عام ٢٠٢٣ فلا توجد هنا موازنة استراتيجية وهذا بحسب خطة التنمية الوطنية المعدة من قبل وزارة التخطيط حيث تم وضع من خلالها الموازنة الاستراتيجية للدولة للعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢ .

جدول (٣) مؤشرات كفاءة الانفاق الحكومي لديوان الوقف الشيعي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

السنة	نوع الموازنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات
٢٠١٨	الموازنة التشريعية / الموازنة الاستراتيجية	٠.٦٤	٠.٢٤	٠.٥٤
	المصرف الفعلي / الموازنة الاستراتيجية	٠.٥٩	٠.٤٩	٠.٥٦
	المصرف الفعلي / الموازنة التشريعية	٩١.٧	٢٠١.١	١٠٣.٧
٢٠١٩	الموازنة التشريعية / الموازنة الاستراتيجية	٠.٧٤	٠.٨٧	٠.٧٧
	المصرف الفعلي / الموازنة الاستراتيجية	٠.٧٢	٠.٤٢	٠.٦٤
	المصرف الفعلي / الموازنة التشريعية	٩٧.٨	٤٨.٧	٨٣.٦
٢٠٢٠	الموازنة التشريعية / الموازنة الاستراتيجية	٠.٧٣	٠.٩٢	٠.٧٨
	المصرف الفعلي / الموازنة الاستراتيجية	٦٠.٤	٥٣.٧	٥٨.٢
	الموازنة التشريعية / الموازنة الاستراتيجية	١.٠٩	٠.٩٤	١.٠٦
٢٠٢١	المصرف الفعلي / الموازنة الاستراتيجية	١.٠٩	٠.٩٤	١.٠٦
	المصرف الفعلي / الموازنة التشريعية	١٠٠.١٥	١١٠.٠٤	١٠٢.٢
	الموازنة التشريعية / الموازنة الاستراتيجية	لا توجد موازنة تشريعية بسبب قانون الدعم الطارئ للالمن الغذائي	لا توجد موازنة تشريعية بسبب قانون الدعم الطارئ للالمن الغذائي	لا توجد موازنة تشريعية بسبب قانون الدعم الطارئ للالمن الغذائي
٢٠٢٢	المصرف الفعلي / الموازنة الاستراتيجية	١.٠٢	٢.٥	١.٣
	المصرف الفعلي / الموازنة التشريعية	قانون الدعم الطارئ للالمن الغذائي	قانون الدعم الطارئ للالمن الغذائي	قانون الدعم الطارئ للالمن الغذائي
	الموازنة التشريعية / الموازنة الاستراتيجية	لا توجد موازنة استراتيجية	لا توجد موازنة استراتيجية	لا توجد موازنة استراتيجية
٢٠٢٣	المصرف الفعلي / الموازنة الاستراتيجية	لا توجد موازنة استراتيجية	لا توجد موازنة استراتيجية	لا توجد موازنة استراتيجية
	المصرف الفعلي / الموازنة التشريعية	١٠٥.٤	٦٢.١	٩٠.٣

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية - دائرة المحاسبة / قسم التوحيد

١.٣.٣ قياس الإنتاجية الكلية لديوان الوقف الشيعي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٣ :

في هذا التحليل يتم قياس الإنتاجية الكلية لديوان الوقف الشيعي من خلال العلاقة بين إجمالي الإنفاق العام المخصص له في كل سنة، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة. وذلك على وفق ما يلي:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي GDP}}{\text{حجم الانفاق العام}}$$

وبالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يفوق إجمالي الإنفاق العام بشكل كبير، إلا أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في مستويات الإنتاجية من عام لآخر كما هو مبين في الجدول (٧)، مما يعكس اختلاف كفاءة استخدام الموارد المالية. وهو ما سيتم توضيحه وفقاً للأعوام الست المبحوثة. ففي عام ٢٠١٨ سجلت الإنتاجية مستوى مرتفعاً بلغ ٥٩٠.٧٩٢، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٦٨,٩١٨,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار، بينما كان الإنفاق العام لديوان الوقف الشيعي ٤٥٥,١٨٢,٩٧٥,٠٠٠ دينار، يمكن ان يفسر هذا بوجود استقرار اقتصادي نسبي، مما أسهم في إدارة الموارد بكفاءة، فضلاً عن استقرار أسعار النفط التي دعمت الإيرادات العامة. كما أن غياب الأزمات الكبيرة قد منح الفرصة لتوجيه الإنفاق نحو مشاريع تنموية فاعلة. اما في عام ٢٠١٩ فقد شهد هذا العام انخفاً ملحوظاً في الإنتاجية، حيث بلغت ٤٦٨.٦١٧ فقط. على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع إلى ٢٧٧,٨٨٤,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار، إلا أن الزيادة في الإنفاق العام بلغت ٥٩٢,٩٨٨,٧٨٢,٠٠٠ دينار. قد يكون هذا التراجع ناتجاً عن توجيه الموارد لمشاريع أقل جدوى اقتصادية أو زيادة النفقات التشغيلية بشكل غير مبرر. وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت الإنتاجية بشكل حاد لتصل إلى ٢٠٢.٧٤٢، وهو أدنى مستوى مقارنة بالسنتين التي سبقتها. تأثر الاقتصاد سلباً في هذا العام وغالباً يعود سبب ذلك إلى انتشار جائحة كورونا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩٨,٧٧٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار، في حين ارتفع الإنفاق العام إلى ٩٨٠,٤٢٧,٣٦٧,٠٠٠ دينار. وسبب هذا الانخفاض يكمن في توجيه الموارد نحو الاستجابة للأزمة الصحية والاجتماعية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية. اما في عام ٢٠٢١ فقد تحسنت الإنتاجية لتصل إلى ٣٦٢.٨٧٤، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠١,١٥٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار وانخفاض الإنفاق العام إلى ٨٢٩,٩٠٩,٦٧٤,٠٠٠ دينار. يعكس هذا التعافي جهوداً لاستعادة التوازن الاقتصادي بعد الأزمة الصحية، فضلاً عن إلى ضبط نسبي للنفقات العامة وتوجيه الموارد نحو أولويات أكثر إنتاجية. وفي عام ٢٠٢٢ في هذا العام، لم يتم قياس الإنتاجية بسبب اعتماد قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي بديلاً عن الموازنة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٨٣,٠٦٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ وتم التعويض على الإنفاق العام بقانون الامن الغذائي لديوان الوقف الشيعي حيث تم التصرف من قبل الديوان على وفق قاعدة ١٢/١، وهذا ما يفسر بأن التركيز كان منصباً على معالجة الأزمات المالية والغذائية التي واجهت البلاد في تلك الفترة. وفي عام ٢٠٢٣ سجلت الإنتاجية أدنى مستوى لها خلال الفترة عند ١٦٠.٢٥٠، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار، في حين ارتفع الإنفاق العام بشكل كبير وغير مسبوق ليصل إلى ٢,٠٥٩,٢٧٤,٦٥٢,٠٠٠ دينار. يعكس هذا التراجع الحاد تضخماً كبيراً في الإنفاق العام مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، وهو ما قد يكون ناتجاً عن زيادة الإنفاق التشغيلي أو تخصيص الموارد لنفقات غير منتجة، مع تأثير محدود على النمو الاقتصادي. وبالتالي نستنتج من خلال الأرقام الواردة في الجدول (٧) أن الإنتاجية تأثرت بعدة عوامل، منها استقرار أو تذبذب أسعار النفط، وأزمات اقتصادية وصحية مثل جائحة كورونا، وكذلك سياسات إدارة الموارد الخاصة بالديوان. بينما كانت هناك فترات من التحسن تعكس كفاءة في إدارة الإنفاق، إلا أن سنوات أخرى قد شهدت تراجعاً واضحاً نتيجة تضخم الإنفاق العام وضعف الاستثمار في المجالات الإنتاجية.

جدول (٤) قياس الإنتاجية الكلية لديوان الوقف الشيعي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٣ / المبلغ (مليار دينار)

السنة	اجمالي الانفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	قياس الإنتاجية
٢٠١٨	٤٥٥.١٨٢٩٧٥	٢٦٨,٩١٨.٩	٥٩٠.٧٩٢
٢٠١٩	٥٩٢.٩٨٨٧٨٢	٢٧٧,٨٨٤.٩	٤٦٨.٦١٧
٢٠٢٠	٩٨٠.٤٢٧٣٦٧	١٩٨,٧٧٤.٣	٢٠٢.٧٤٢
٢٠٢١	٨٢٩.٩٠٩٦٧٤	٣٠١,١٥٢.٨	٣٦٢.٨٧٤
٢٠٢٢	قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي	٣٨٣,٠٦٤.٢	-
٢٠٢٣	٢,٠٥٩.٢٧٤٦٥٢	٣٣٠,٠٠٠	١٦٠.٢٥٠

المصدر : إعداد الباحثين بالتعويل على بيانات وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية وموقع الموازنة المفتوحة.

المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ الاستنتاجات:

يعرض هذا المبحث الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها بعد تحليل البيانات في الجانب العملي وكما يأتي :

١- الاعتماد الكبير على المصروفات التشغيلية: كشف البحث أن تخصيصات الموازنة في ديوان الوقف الشيعي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ تركز بشكل أساسي على المصروفات التشغيلية. وبالرغم من أن هذا التوجه يلبى الاحتياجات العاجلة، فإنه يأتي على حساب المشاريع الاستثمارية، مما يحد من فرص النمو المستدام والاستمرارية.

٢- ضعف نسب الأموال في النفقات الاستثمارية: لوحظ انخفاض مستمر في نسب الإنفاق الاستثماري في خلال معظم السنوات (بين ١١% و ٢٦%)، باستثناء عام ٢٠٢٣ الذي شهد تحسناً إلى ٣٥% مما يعكس وجود قيود على تنفيذ المشاريع وهذه القيود تقلل من فرص تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات، مما يؤثر سلبيًا في كفاءة الإنتاجية العامة.

٣- التقلبات في المصروفات الفعلية: تباينت المصروفات الفعلية عن الموازنات التشريعية بشكل واضح، خاصة في عام ٢٠٢٠، حيث ارتفع الإنفاق بنسبة ٨٦.٥% بسبب التدابير الطارئة لجائحة كورونا التي منها حملات الإغاثة التي قام بها الديوان من توفير سلات غذائية للمواطنين محدودي الدخل وتوفير المستلزمات الطبية من قبل مركز الديوان ودائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة التابعة للديوان. هذا التفاوت يعكس ضعفًا في التخطيط المالي والتقديرات الدقيقة، مما يعيق كفاءة الإنفاق.

٤- تأثير الأزمات الاقتصادية وتقلب أسعار النفط: تأثرت الموازنات بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية وتقلب أسعار النفط العالمية، سيما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية. هذه التقلبات أدت إلى عدم استقرار في تخصيصات الموازنة وأثرت في قدرة الحكومة على تمويل المشاريع .

٥- تغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي : أدى تغيير سعر الصرف في عام ٢٠٢٠ إلى تضخم النفقات التشغيلية وزيادة الأعباء المالية، مما انعكس سلباً على كفاءة تخصيص الموارد وأثر في الإنفاق الاستثماري.

٦- أزمة كورونا (٢٠٢٠): شكلت جائحة كورونا ضغطاً هائلاً على الموازنة، حيث تطلبت تدابير عاجلة لدعم القطاع الصحي وتغطية النفقات الطارئة المتمثلة بحملات الإغاثة وتوفير المستلزمات الصحية، مما أدى إلى تجاوز المخصصات المقررة وتراجع الإنفاق الاستثماري لصالح المصروفات التشغيلية.

٧- العوامل السياسية والتوجهات الحكومية: أثرت التظاهرات الشعبية التي اندلعت في عام ٢٠١٩ على تنفيذ المشاريع التنموية نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية. كما دفعت الحكومة نحو إنفاق المزيد على المصروفات التشغيلية لتلبية المطالب العاجلة وتعيين عدد كبير من الموظفين بعد استحداث الدرجات الوظيفية من قبل مجلس الخدمة الاتحادي وتثبيت العقود المعيّنين في الديوان مما أدى الى تراجع تخصيصات الاستثمار.

٨- التخطيط الاستراتيجي قصير الأمد: تركزت السياسات المالية على الاستجابة للظروف الطارئة والأزمات قصيرة الأمد من دون وجود خطط استراتيجية طويلة الأجل، مما أثر على استدامة التنمية الاقتصادية وهذا ما يعكسه عدم وجود موازنة تشريعية في الحكومة العراقية لعام ٢٠٢٢ والتي تم التعويض عنها بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي .

٩- تركيز الانفاق على الربع الأخير من السنة المالية : إذ شهد الفصل الأخير من كل الأعوام التي غطاها البحث اعلى مستويات انفاق وهو ما يعكس مساعي الديوان لتسريع تنفيذ المشاريع وتصفية الحسابات المالية لتلافي عدم استرجاع الفائض منه الى خزينة الدولة .

١٠- عدم الاستقرار في توزيع التخصيصات : يؤثر عدم الاستقرار في توزيع التخصيصات سلباً في استدامة المشاريع والخدمات التي يقدمها الديوان.

١١- تأثرت إنتاجية الانفاق بعدة عوامل منها تقلب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية وجائحة كورونا وكذلك سياسات إدارة الموارد الخاصة بالديوان في حين كانت هناك فترات من التحسن الا انها شهدت تراجعاً واضحاً نتيجة تضخم الانفاق العام وضعف الاستثمار.

٢.٤ التوصيات : استناداً الى الاستنتاجات المذكورة آنفاً يوصي الباحثين بالآتي :

١- زيادة نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنات المستقبلية لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، مع وضع خطط مرنة تستجيب للأزمات من دون التضحية بالاستثمار.

٢- تعزيز الاستقرار المالي في مواجهة الأزمات وإعداد خطط مالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتقلب أسعار النفط، فضلاً عن إنشاء صندوق طوارئ لدعم الإنفاق الاستثماري في أوقات الأزمات.

٣- ضرورة وجود إدارة فاعلة لإدارة مخاطر سعر الصرف و تطوير سياسات مالية تحمي الإنفاق الاستثماري من تأثيرات تغيير سعر الصرف، من خلال مراقبة الأسواق المالية وتقديم الدعم للمشاريع المتأثرة.

- ٤- التخطيط لمواجهة الجوائح والأزمات ووضع استراتيجيات استباقية للتعامل مع الجوائح والأزمات الطارئة، بحيث لا تؤدي هذه الظروف إلى تراجع كبير في تخصيصات الاستثمار.
- ٥- تحقيق التوازن بين المصروفات التشغيلية والاستثمارية بما يضمن تلبية الاحتياجات العاجلة من دون إغفال المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد.
- ٦- اعتماد تخطيط مالي دقيق يعتمد على توقعات اقتصادية مدروسة، مع تحسين أساليب تقدير المصروفات الفعلية لتقليل الفجوة بين الموازنات التشريعية والمصروف الفعلية.
- ٧- تعزيز الشفافية والمساءلة و تفعيل الرقابة على تنفيذ الموازنات لضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة ومساءلة الجهات المسؤولة عن التقصير أو الفساد في تنفيذ المشاريع.
- ٨- إشراك المجتمع في تحديد الأولويات والأخذ بمطالب المواطنين في الحساب، سيما بعد تظاهرات ٢٠١٩، لضمان تخصيص موارد مالية تسهم في تحسين الخدمات وتلبية احتياجات المجتمع بشكل فاعل.

المصادر

- ١- الأسدي ، ايمان عدنان حسين ، ٢٠٢٢ ، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ ، رسالة ماجستير- جامعة كربلاء.
- ٢- البديري ، مرتضى حسين لفته ، ٢٠١٨ ، أثر الإنفاق العام على التضخم في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، كلية الكوت الجامعة – قسم إدارة الأعمال ، مجلة كلية كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية – عدد خاص.
- ٣- الحسن ، زينب عقيل ، ٢٠٢٤ ، استراتيجية الموازنة العامة ودورها في كفاءة الإنفاق ، بحث دبلوم عال – تخطيط استراتيجي ، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد.
- ٤- الحسين ، عماد حسن ، صفوت ، صفوت ، عمرو هشام ، ٢٠١٧ ، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٥.
- ٥- الحميد ، رولا سرمد ، الدهلي ، احمد جواد ، ٢٠٢٠ ، دور استراتيجيات الموازنة في الأداء الحكومي (دراسة حالة في وزارة الموارد المائية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ١٢٩.
- ٦- الخريجي ، مشاعل بنت فهد ، ٢٠١٩ ، قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين (G٢٠) ، جامعة الملك سعود ، بحث منشور.
- ٧- الخزرجي ، رنين يوسف جاسم ، ٢٠١٥ ، كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق الالفية الإنمائية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير – كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
- ٨- الخطيب ، خالد شحادة ، شامية ، أحمد زهير ، ٢٠١٢ ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، طه ، عمان.
- ٩- الدعوي ، زينب جبار عبدالحسين ، ٢٠١٨ ، إنتاجية الإنفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير – جامعة كربلاء.
- ١٠- الشمري ، محمد راشد ، ٢٠١٢ ، تقييم قواعد استكمال الموازنات الحكومية في دولة الكويت ، رسالة ماجستير – جامعة الشرق الأوسط.
- ١١- العباس ، محمود جاسم ، ٢٠١١ ، النمو الاقتصادي (المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٨) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٧.
- ١٢- العواد ، اسعد محمد علي وهاب ، ٢٠١٩ ، مراجعة طلال الججاوي ، "أساسيات المحاسبة الحكومية في إطار تطبيقات نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS المحدث" ، دار الكتب ، العراق.
- ١٣- الفهد ، عائلة مجد ، نوفل ، مدحت عبد الرشيد ، العشماوي ، مجد عبدالفتاح ، ٢٠١٧ ، أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء (تجربة بلدية دبي) ، مجلة معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة مدينة السادات - العدد ٧ المجلد ٣.
- ١٤- مجد ، صفاء أحمد ، كامل ، رؤى مصطفى ، ٢٠١٧ ، تأثير استعمال دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM) على الموازنة العامة الاتحادية في الجمهورية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ١٠٤ مجلد ٢٤.
- ١٥- نجم ، أسعد عبد الأمير ، ٢٠٢٣ ، إعداد الموازنة العامة الاتحادية في ظل عدم التأكد وتأثيرها على الإنفاق العام والقرارات الإستراتيجية – نموذج مقترح ، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء.
- ١٦- طاقة ، مجد ، ٢٠١٠ ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان ، الطبعة الثانية.
- ١٧- عثمان ، مداحي ، ٢٠٢٠ ، "دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٢٤، المجلد ١٦.

- ١٨- عبد رسول ، حسن جمعة ، ٢٠٢٤ ، معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية (دراسة ميدانية) ، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد / جامعة طبرق ، العدد ١ المجلد
- ١٩- عبد اللطيف ، بن زيدي ، جيلالي ، قالون ، ٢٠١٩ ، "دور الرقابة المالية الإدارية في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر" ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ١.
- ٢٠- علي ، شهد محمد ، السبعواوي ، عبدالله خضر ، ٢٠٢٢ ، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الإنفاق العام (ماليزيا أنموذجاً موحداً ١٩٩٠-٢٠٢٠)، بحث منشور ، مجلة الريادة للمال والأعمال – العدد ٤.
- ٢١- شنان ، أحمد ، سرود هوشيار ، ٢٠٢٢ ، الموازنة العامة للدولة (مفهومها ، مكوناتها ، إجراءات تشريعها والرقابة عليها) ، مجلس النواب العراقي – دائرة البحوث والدراسات النيابية ، قسم بحوث الموازنة.
- 22- Udeh Francis, Sopekan Sam Adeyemi, & Oraka Azubuike Onuora, 2016, Zero-Based Budgeting: Pathway to Sustainable Budget Implementation in Nigeria, Business Trends, Vol 6, No 3, Concept and Measurement of Productivity, University of Ibadan.
- 22 - Sibeko, B., 2019, The Cost of Austerity: Lessons for South Africa, Institute for Economic Justice Working Paper Series, No 2
- ٢٤ -Riadh Brini, 2016, Public Spending Efficiency, Governance, Political and Economic Policies: Is There a Substantial Causal Relation? Evidence from Selected MENA Countries, International Journal of Economics and Financial Management, Tunisia, Vol 1, No 1
- 25- Yogi Rahmayantia & Theara Hornb, 2011, Expenditure Efficiency and the Optimal Size of Government in Developing Countries, Global Economy and Finance Journal, Vol. 4, No. 2, September, pp. 48.